

بيان رقم ٢٣٣٢٢

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر : ٣٦٣٢٢ / ب

تاریخ الصادر : ١٤٣١ / ٠٨ / ١٨

المرفقات : ٥ لفة



برقية

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
(٠٧١)

- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظه الله
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أبعث لسموكم الكريم طيه نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٧)
وتاريخ ١٤٣١/٨/١٤ هـ القاضي بالموافقة على إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية
بالصيغة المرفقة بالقرار.

وحيث تمت الموافقة الكريمة على القرار.. أرجو التكرم بالامر بإكمال اللازم
بموجبه.. وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديرني ..

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الْمُلْكُ الْعَرَبِيُّ السُّعُودِيُّ
بِحُكْمِ مَلِكِ الْوَزَرَاءِ
الْأَمَانَةِ الْعَالَمِيَّةِ



قرار رقم : (٢٨٧)

وتاريخ : ١٤٣١/٨/١٤ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥٧٥٢ ب وتاريخ ١٤٣٠/٢/١٢ ، المشتملة على خطاب هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ١٩٦٠ وتاريخ ١٤٢٤/٥/١٢ ، في شأن دراسة إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية بما يتلاءم مع الأحكام الواردة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ .

وبعد الاطلاع على مشروع إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية ، المشار إليه .

وبعد الاطلاع على اتفاقية (فيينا) لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م ، التي انضمت إليها المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٥) وتاريخ ١٤٢٣/٦/٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢١٤) وتاريخ ١٣٩٧/٩/٢٣ هـ ، وتعديلاتها .

وبعد الاطلاع على تعليمات رفع الاتفاقيات ، الصادرة بالأمر السامي رقم (٢٥٩٥١) وتاريخ ١٤٠٠/٦/١١ هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (١٦١) وتاريخ ١٤٢٤/٥/١٢ هـ ، ورقم (٣١) وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٦ هـ ، ورقم (٢١٢) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١ هـ ، ورقم (٢٥٩) وتاريخ ١٤٢٥/١٢/٢٩ هـ ، ورقم (٥٠٧) وتاريخ ١٤٢٨/١٢/٢٨ هـ ، ورقم (٥٠٦) وتاريخ ١٤٣٠/١٠/٢٤ هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (٢٥/٣٢) وتاريخ ١٤٢٨/٦/١٧ هـ ، ورقم (٦٦/٩٩) وتاريخ ١٤٣٠/١/٢١ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٦٣) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٧ هـ .

يقرر

الموافقة على إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية بالصيغة المرفقة .

جعفر
نائب رئيس مجلس الوزراء



بيان الخاتمة



المملكة العربية السعودية
هيئات البحار مجلس وزراء

الرقم : / /
التاريخ : ١٤٢٥
المرفات :

إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية

المادة الأولى :

تطبق هذه الإجراءات على جميع الاتفاقيات التي تبرمها الدولة أو الحكومة أو أي من أجهزتها بصفتها الرسمية مع جهات مماثلة مهما كانت تسمية هذه الاتفاقيات، وكذلك على الاتفاقيات التي تبرم مع منظمات دولية ، ولا يشمل ذلك المذكرات أو البرامج التنفيذية أو برامج التعاون المشتركة ما دامت تلك المذكرات أو البرامج في نطاق اتفاقيات إطارية ولا تشتمل على أي التزام غير تلك الالتزامات الواردة في الاتفاقية الأصلية.

المادة الثانية :

لا يجوز للمسؤول الممثل للدولة أو الحكومة التعبير بأي شكل عن موقف المملكة من أي اتفاقية ، سواء من خلال الشروع في التباحث أو التوقيع بالأحرف الأولى أو التوقيع النهائي أو اعتماد النص أو الإناء أو القيام بأي تصرف يتعلق بالاتفاقية ، ما لم يكن مزوداً بثوابط يخوله ذلك.

المادة الثالثة :

ترفع الجهة المعنية الاتفاقية (أو مشروعها) إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء ، مرافقة لها الوثائق الآتية:

١- تقرير في شأنها يتضمن ما يأتي :

أ- مسوغات إبرام الاتفاقية أو تصديقها أو الانضمام إليها .

ب- ملخص لأهم أحکامها وما يترتب عليها من التزامات .

ج- قائمة الدول التي وقعتها أو صدقت عليها أو انضمت إليها .



بيان للجهة المعنية



الوقت : / /
التاريخ : ١٤٢٥
المرفات :

المملكة العربية السعودية
هيئه التفاوض والمحافظات

د- مرئيات الجهة المعنية في شأنها.

٢- النسخ النهائية باللغات المعتمدة لها إذا كانت ثنائية ، وباللغتين العربية والإنجليزية إذا كانت جماعية ، مع صورة طبق الأصل منها .

٣- ترجمة دقيقة لها إن كانت بغير اللغة العربية ، مع ختمها من الجهة التي رفعتها.

المادة الرابعة :

تحال الاتفاقية إلى مجلس الوزراء لدراستها ، فإن وافق عليها فيصدر قراراً بتفويض المسؤول بالتوقيع عليها . وإن رأى إدخال تعديلات أو تحفظات عليها ، فإنه يشار إلى ذلك في القرار الصادر بالتفويض ، أو تضمن التعديلات في مشروع الاتفاقية المرافق له .

المادة الخامسة :

إذا وقعت الاتفاقية وفق ما رأه مجلس الوزراء ، ترفع الجهة المعنية النسخة الأصلية النهائية الموقعة ؛ لاستكمال الإجراءات النظامية الالزمة .

المادة السادسة :

إذا لم يوافق الطرف الآخر على التعديلات التي رأها مجلس الوزراء ، أو طلب ذلك الطرف إدخال تعديلات جوهرية على الاتفاقية ، فيجب على الجهة المعنية أن ترفع بذلك إلى مجلس الوزراء مع مرئياتها في هذا الشأن .

المادة السابعة :

إذا حدث عند التوقيع على الاتفاقية إجراء تعديلات شكلية لا تخل بمضمونها وأحكامها ، فيجوز للمسؤول إجراء التوقيع عليها ، وعليه أن يوضح ذلك عند رفعها.



بيان الخاتمة

الوقت :
 التاريخ : / /
 المدقات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء ب مجلس الوزراء

المادة الثامنة :

تحال الاتفاقيات إلى مجلس الشورى؛ لدراستها وإبداء الرأي فيها، وفقاً لنص المادتين (الخامسة عشرة) و(الثامنة عشرة) من نظامه.

المادة التاسعة :

تحفظ السيخ الأصلية للاتفاقيات ووثائق التصديق المتعلقة بها ومحاضر تبادلها لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وتحتفظ الوزارة أو الجهة المعنية بصورة موثقة منها.

المادة العاشرة :

نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، ما لم ينص على خلاف ذلك في الاتفاقية أو الأداة النظامية الصادرة بالموافقة عليها، ولا يحول عدم النشر في جميع الأحوال دون تطبيق الأحكام الواردة في الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة :

١- تتخذ الجهات المعنية - عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ - الإجراءات الازمة لتنفيذها بما يضمن الوفاء بجميع التزامات المملكة المترتبة عليها.

٢- تخاطب الدول الأخرى في شأن المسائل المتعلقة بالاتفاقيات المنصوص عليها في هذه الإجراءات من خلال وزارة الخارجية، وتكون هي الجهة المعنية باستكمال جميع الأمور الإجرائية الأخرى الازمة مع تلك الدول ومع المنظمات الدولية بما يضمن الوفاء بالتزامات المملكة وحقوقها المتعلقة بتلك الاتفاقيات.

المادة الثانية عشرة :

تعديل الاتفاقية بالطريقة التي أبرمت بها، ما لم تصن صراحة على خلاف ذلك.



بيان الخاتمة



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء ب مجلس الوزراء

الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :

المادة الثالثة عشرة :

يكون تجديد الاتفاقية أو انقضاؤها أو إنهاؤها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل

بها بإحدى الحالتين الآتيتين:

١ - وفقاً لنصوصها.

٢ - الاتفاق في أي وقت مع الطرف أو الأطراف الأخرى على ذلك.

وفيما عدا حالي التجديد أو الانقضاء التلقائيين للاتفاقية وفقاً لنصوصها ، يجب على الجهة المعنية الرفع إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء في حالة الرغبة في تجديد الاتفاقية أو إنهاؤها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها ، أو في حال تلقيها طلباً بذلك من الدولة المتعاقدة الأخرى ، على أن يتم ذلك قبل وقت كاف من التاريخ المحدد لانتهاء الاتفاقية ، مع توضيح أسباب ذلك.

المادة الرابعة عشرة :

لا تخل هذه الإجراءات بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام (١٩٦٩) التي انضمت إليها المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ٢٥/٦/١٤٢٣ هـ .

المادة الخامسة عشرة :

تحل هذه الإجراءات محل إجراءات عقد اتفاقيات الدولية ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢١٤) وتاريخ ١٣٩٧/٩/٢٣ هـ .

